تقرير المراجع المستقل - تتمة
إلى مساهمي شركة الاتصالات السعودية
(شركة مساهمة سعودية)

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
الاعتراف بالإيرادات	
تتكون إيرادات المجموعة بشكل أساسي من رسوم الاشتراكات في باقات الاتصالات والبيانات واستخدام الشبكة بإجمالي قدره 67.4 مليار ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي لأن تطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات في قطاع الاتصالات يتضمن عددًا من الأحكام والتقديرات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر ملازمة تتعلق بدقة الإيرادات المسجلة بسبب التعقيدات المرتبطة ببيئة عمل الشبكة والاعتماد على تطبيقات تقنية المعلومات وكمية البيانات الكبيرة والتغيرات الناتجة عن تحديث الأسعار والعروض الترويجية التي تؤثر على العديد من المنتجات والخدمات المختلفة المقدمة، بالإضافة للأهمية النسبية للمبالغ المتعلقة بها. *يرجى الرجوع إلى ايضاح 4-5 للاطلاع على السياسة المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات، وايضاح 35 للإفصاحات ذات العلاقة.*	تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي: • استعنا بخبراء تقنية المعلومات لدينا لاختبار تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. • قيمنا مدى التزام سياسات الاعتراف بالإيراد لدى المجموعة بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. • فحصنا عينة من تسويات الإيرادات المُعدَّة من قِبل الإدارة ما بين نظام الفوترة الأساسي وسجل الأستاذ العام. • اختبرنا، على أساس العينة، دقة إصدار فواتير العملاء واختبرنا عينة من الأرصدة الدائنة والخصومات المطبقة على فواتير العملاء. • اختبرنا، على أساس العينة، النقد المستلم من العملاء وتتبعها للفواتير. • قمنا بإجراءات تحليلية وذلك بمقارنة توقعات الإيرادات بالنتائج الفعلية وتحليل الفروقات. • قيمنا كفاية الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
المحاسبة عن مطالبات ضريبة الاستقطاع من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة")	
كما في 31 ديسمبر 2022، تسلمت المجموعة قرار اللجنة الإستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية ("اللجنة الإستئنافية") فيما يخص التماس إعادة النظر للربوط الخاصة بضريبة الاستقطاع المستلمة من الهيئة عن خدمة استئجار شبكات المشغلين الدوليين خارج المملكة العربية السعودية للأعوام من 2004 حتى 2015. تعتقد إدارة المجموعة بأن هذه الخدمة لا ينبغي أن تخضع لضريبة الاستقطاع واعترضت على هذه الربوط في سنوات سابقة. خلال عام 2022، تم رفض التماس إعادة النظر المقدم من قبل المجموعة، وقد قامت إدارة المجموعة بتقديم التماس لإعادة نظر آخر للجنة الإستئنافية، وذلك بناء على المستجدات. لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي لأن المحاسبة عن ضريبة الاستقطاع تتطلب حكم الإدارة بالإضافة للأهمية النسبية للمبالغ المطالَب بها. *يرجى الرجوع إلى ايضاح 4-10 للاطلاع على السياسة المحاسبية المتعلقة بضرائب الاستقطاع، والايضاح 45-5 للإفصاحات ذات العلاقة.*	تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي: • فحصنا المراسلات التي تمت بين المجموعة والهيئة لتحديد مبلغ الربوط الإضافية المطالب بها من قِبل الهيئة. • فحصنا المراسلات ذات الصلة مع الجهات الحكومية فيما يتعلق بقابلية تطبيق ومعالجة ضريبة الاستقطاع عن استئجار شبكات المشغلين الدوليين خارج المملكة العربية السعودية. • حصلنا على أراء الخبراء القانونيين وخبراء الضريبة للإدارة فيما يتعلق بهذه القضية، وقارنا آرائهم مع تقييم الإدارة. • حضرنا اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة وإدارة المجموعة للحصول على المستجدات المتعلقة بأمور ضريبة الاستقطاع ونتائج المراسلات مع اللجان المعنية. • فحصنا قرارات اللجنة المعنية بربوط ضريبة الاستقطاع. • استعنا بالخبراء لدينا لتقييم الافتراضات الرئيسة التي استخدمتها الإدارة بشأن المطالبات المفصح عنها الناشئة عن ضريبة الاستقطاع للسنوات التي أصدرت الهيئة بشأنها الربوط. • قيمنا كفاية الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
مخصص الانخفاض في قيمة المدينين التجاريين	
كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ إجمالي أرصدة المدينين التجاريين للمجموعة 25.6 مليار ريال سعودي، والتي في مقابلها تم تجنيب مخصص انخفاض في القيمة قدره 2.5 مليار ريال سعودي. تستخدم المجموعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو متطلب من المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمَدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لحساب مخصص الانخفاض في قيمة المدينين التجاريين. كما تقوم المجموعة بإجراء تقييم بناءً على مجموعة من العوامل النوعية ذات الصلة ببعض فئات العملاء. اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي لأنه يتضمن طرق حسابية معقدة واستخدام افتراضات من قبل الإدارة، بالإضافة للأهمية النسبية للمبالغ المتعلقة بها. *يرجى الرجوع إلى الإيضاحين 4-18-3 و5-2-5 للاطلاع على السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة المتعلقة بمخصص الانخفاض في المدينين التجاريين، وايضاح 18 للإفصاحات ذات العلاقة.*	تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي: • قيمنا تصميم وتنفيذ وفعالية أدوات أنظمة الرقابة الرئيسية على ما يلي: - تسجيل أرصدة المدينين التجاريين والتسويات. - تقارير أعمار أرصدة المدينين التجاريين. • قيمنا الافتراضات الهامة، بما في ذلك معدلات التحصيل ومعدلات الاسترداد ونسب الانخفاض في القيمة وتلك المتعلقة بالاحداث الاقتصادية المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • اختبرنا الصحة الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. • إضافة لما تقدم، قمنا أيضا بالإجراءات التالية لبعض فئات العملاء التي أجرت المجموعة تقييماً مستقلاً بشأنها: - فحصنا محاضر الاجتماعات ذات الصلة المتعلقة بالتقييمات المستقلة. - حصلنا على فهم لآخر التطورات وأساس قياس المخصص وقيمنا افتراضات الإدارة في ظل الظروف. - اختبرنا، على أساس العينة، حساب الإدارة للمخصصات. • قيمنا كفاية الإفصاحات ذات العلاقة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل - تتمة
إلى مساهمي شركة الاتصالات السعودية
(شركة مساهمة سعودية)

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
رسملة الممتلكات والمعدات	
لدى المجموعة خطة مصاريف رأسمالية هامة، وبالتالي تتكبد مصاريف سنوية جوهرية لتطوير وصيانة أصول البنية التحتية وأصول شبكة الاتصالات والمعدات المتعلقة بها. تعتبر التكاليف المتعلقة بتطوير أو تحسين الشبكة مصاريف رأسمالية، فيما تُقيد المصاريف المتكبدة للحفاظ على السعة التشغيلية للشبكة كمصاريف خلال نفس السنة التي تتكبد فيها. وعليه، فإن تقييم وتوقيت ما إن كانت الأصول تستوفي معايير الرسملة المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 16 الممتلكات والآلات والمعدات يتطلبان حكماً تقديرياً. اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي حيث إنه يشتمل على افتراضات الإدارة والأهمية النسبية للمبالغ المعنية. *يرجى الرجوع إلى ايضاح 4-11 للاطلاع على السياسة المحاسبية المتعلقة بالممتلكات والمعدات، وايضاح 10 للإفصاحات ذات العلاقة.*	تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي: • اختبرنا فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية أنظمة الرقابة الرئيسية على رسملة واستهلاك الممتلكات والمعدات. • قمنا بإجراءات تحليلة لاستهلاك الممتلكات والمعدات عن طريق مقارنة مبالغ الاستهلاك الفعلي بالمبالغ المتوقعة وتحليل الفروقات. إضافة لما تقدم، قمنا أيضاً بالإجراءات التالية بخصوص التكلفة المرسملة: • قيمنا مدى التزام سياسة الرسملة الخاصة بالمجموعة بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. • اختبرنا، على أساس العينة، مدى تطبيق خطة المصاريف الرأسمالية خلال السنة، بما في ذلك الاطلاع على محاضر الاجتماعات التي تم اعتماد خطة المصاريف الرأسمالية بها. • اختبرنا، على أساس العينة، مصاريف المشاريع المرسملة مقابل سياسة الرسملة لدى المجموعة، بما في ذلك الحالات التي اختلفت فيها التكاليف الفعلية عن خطة المصاريف. • قيمنا كفاية الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل - تتمة
إلى مساهمي شركة الاتصالات السعودية
(شركة مساهمة سعودية)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2022
تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2022، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لعام 2022 متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة تلك المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم الأخذ في الحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساس للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناتجه عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لاجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.